

أخنوش يتعهد بتشكيل حكومة مغربية منسجمة ومتماسكة

الرباط - بدأ عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي الاثنين مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة بتكليف من العاهل المغربي الملك محمد السادس، متعهداً بأن تكون منسجمة ومتماسكة.

وستجد الحكومة الجديدة والمزمع تشكيلها في الأيام القليلة المقبلة عدة تحديات وملفات حارقة، أبرزها تجاوز أزمة كورونا وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو المنشود. وحّد العاهل المغربي خارطة الطريق التي يجب على الحكومة اتباعها من خلال النموذج التنموي الجديد، وصندوق محمد السادس للاستثمار ومشروع تعميم الحماية الاجتماعية.

وسيكون على الائتلاف الحكومي الجديد مراجعة قانون الموازنة الخاص لسنة 2022 الذي أعدته الحكومة المنتهية ولايتها، وذلك من أجل ملاءمته مع رؤيته للسنة المالية المقبلة.

وستتوسع الحكومة المقبلة برئاسة أخنوش أمام تحديات وإشكاليات تتعلق بالصحة والتعليم والشغل والاقتصاد غير النظامي ودعم الاستثمار، وهي مجالات ساهمت الجائحة في تراجعها، فضلاً عن معالجة ملفات التشغيل، بعد أن بلغت نسبة البطالة 12.8 في المئة بحسب آخر البيانات الرسمية.

وتعتبر مراجعة النظام الضريبي من أبرز الملفات التي تنتظر الحكومة من أجل تحقيق العدالة الضريبية وضمان المساواة وتعبئة الموارد الضريبية لتمويل السياسات العمومية.

ويحدد ما يعرف بـ"القانون الإطار" للإصلاح الضريبي الأولويات الخمس التي ينبغي أن توجّه السياسات الضريبية خلال السنوات القادمة، وهي تشجيع الاستثمار المنتج، والحد من التفاوتات، وتحقيق العدالة الجارية، وتعزيز الشفافية، وترسيخ نجاعة الإدارة الضريبية.

وقال أخنوش عقب خروجه من القصر الملكي بـ"فاس"، إنه سيفتح مشاورات "بداً من الآن مع الأحزاب السياسية التي يمكن أن يتم التوافق معها في المستقبل لتشكيل أغلبية منسجمة ومتماسكة لها برامج متقاربة".

وأعرب عن أمله في أن تضم هذه التشكيلة الحكومية "أعضاء في المستوى ينفذون الاستراتيجيات الكبرى للملك محمد السادس والبرامج الحكومية".

وفاز حزب التجمع الوطني بأكثريته مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت الأربعاء الماضي بحسب نتائج رسمية

الرباط - بدأ عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار المغربي الاثنين مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة بتكليف من العاهل المغربي الملك محمد السادس، متعهداً بأن تكون منسجمة ومتماسكة.

وستتوسع الحكومة المقبلة برئاسة أخنوش أمام تحديات وإشكاليات تتعلق بالصحة والتعليم والشغل والاقتصاد غير النظامي ودعم الاستثمار، وهي مجالات ساهمت الجائحة في تراجعها، فضلاً عن معالجة ملفات التشغيل، بعد أن بلغت نسبة البطالة 12.8 في المئة بحسب آخر البيانات الرسمية.

وتعتبر مراجعة النظام الضريبي من أبرز الملفات التي تنتظر الحكومة من أجل تحقيق العدالة الضريبية وضمان المساواة وتعبئة الموارد الضريبية لتمويل السياسات العمومية.

ويحدد ما يعرف بـ"القانون الإطار" للإصلاح الضريبي الأولويات الخمس التي ينبغي أن توجّه السياسات الضريبية خلال السنوات القادمة، وهي تشجيع الاستثمار المنتج، والحد من التفاوتات، وتحقيق العدالة الجارية، وتعزيز الشفافية، وترسيخ نجاعة الإدارة الضريبية.

وقال أخنوش عقب خروجه من القصر الملكي بـ"فاس"، إنه سيفتح مشاورات "بداً من الآن مع الأحزاب السياسية التي يمكن أن يتم التوافق معها في المستقبل لتشكيل أغلبية منسجمة ومتماسكة لها برامج متقاربة".

وأعرب عن أمله في أن تضم هذه التشكيلة الحكومية "أعضاء في المستوى ينفذون الاستراتيجيات الكبرى للملك محمد السادس والبرامج الحكومية".

وفاز حزب التجمع الوطني بأكثريته مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت الأربعاء الماضي بحسب نتائج رسمية

الحكومة الجزائرية تعرض برنامجها وسط نذر انفجار اجتماعي وشيك

التوجه إلى رفع الدعم يفاقم متاعب السلطة أمام الشارع



المصائب لا تأتي فرادى

برامجها، فحري بنا أن نسال متى تصفوا الأمور؟ ومتى نعرف من نحاسب؟".

وأضاف "لقد مضت من عهدته تبون سننات ولم يضبط مستوى ووتيرة الإنجاز بما يجعلنا نعتقد أن السنوات الثلاث المقبلة لا تقع فيها المعجزة، وكيف تقع المعجزة والأوضاع الوبائية فتاة، والأزمات عميقة، والموارد شحيحة، والتوافق غائب، ومعنويات الشعب متدنية، والمؤسسات جامدة، والمشايخ متوقفة".

ويحتاج برنامج الحكومة إلى موافقة خمسين في المئة زائد واحد من نواب البرلمان المكون من 402 نائباً، لتعريفه، وهو أمر سهل على السلطة التي تحوز على دعم ومساندة الكتل النيابية الفائزة بمقاعد المجلس، على غرار جبهة التحرير الوطني والمستقلين وجبهة المستقبل وحركة البناء الوطني الإسلامية، بينما لا تحوز حركة

حسب الإلا على خمسة وستين مقعداً. ويرى أسناد الاقتصاد عمر هارون أن "مخطط الحكومة يغلب عليه الجانب التظليلي المتعلق بالأهداف المرجوة منها دون إظهار أي ميكانيزمات لتنفيذ الوعود الموجودة على مستواه، فالحديث عن القضاء على السوق السوداء للعملة أو تقليص البطالة أو العمل على ترقية مناخ الأعمال لا تقابله اليات واضحة، كما أن الأهداف في حد ذاتها تعتبر فضفاضة غير محددة بشكل رقمي ويتضح ذلك في مجال تحسين الأجور والقدرة الشرائية للمواطن التي أصبحت في أدنى مستوياتها".

السوق الموازية للعملة الصعبة، وأن حكومته ستعمل على تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للمالية المتكثرة خصوصاً البنوك الإسلامية. وتنشيط البورصة، بالإضافة إلى إنشاء بنوك متخصصة كالبنك البريدي وبنك للسكن. ولأول مرة في تاريخ البرلمان الجزائري التعددي تفضى الانتخابات إلى كتل نيابية تجمع على مساندة خيارات السلطة، ويقتصر على الأصوات المعارضة كما كان في وقت سابق، لذلك تطلعت حركة مجتمع السلم الإخوانية إلى الاضطلاع بهذا الدور، حيث أعلنت بعد ترسيم نتائج الانتخابات الأخيرة عن عدم دخولها إلى الحكومة وأنها ستكون صوت الشعب داخل قبة البرلمان.

وذكر رئيسها عبدالرزاق مقري، في منشور له على صفحته الرسمية وفي موقع الحركة على الإنترنت، أنه "من خصائص هذا المخطط التي أكدت تحليلاتنا السابقة أنه مخطط رئيس الجمهورية وحده، لا أثر لبرنامج الأحزاب المشكلة للحكومة، ولو من حيث الجملة لهذه الأحزاب وحفظ ماء وجهها، ولذلك يعود السؤال المشروع عن طبيعة الأغلبية في تمثيلية الحكومة، هل هي أغلبية رئاسية أم أغلبية برلمانية؟ وبلا شك: لا هي أغلبية رئاسية لأن الرئيس لا حزب له والأحزاب المشكلة للحكومة كانت معارضة له في الانتخابات الرئاسية السابقة، ولم تكن أصلاً أنها تابعة له، ولا هي أغلبية برلمانية لأن هذه الأحزاب أعلنت مساندتها لبرنامج الرئيس وتخلت عن

عرض البرنامج، أن برنامج حكومته يعتمد على "تجسيد الإنعاش والتجديد الاقتصاديين ضمن منظور شامل يركز على تشجيع الاستثمار وتنوع مصادر التمويل، وأن أهم محاور هذه الإصلاحات الاقتصادية تتمثل في تعزيز دعائم الإنعاش وتطوير القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي، واعتماد سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات وتطوير منشآت الدعم الأساسية".

وأضاف "مخطط عمل الحكومة سيتم تجسيده من خلال تبني أوراق طريق قطاعية تعدها كل دائرة وزارية، والتي ستكلف كل منها بتحديد الأهداف المنتظرة من كل نشاط والأجل المتوقع للتنفيذ، كما ستوضع له آلية لمراقبة وتقييم التنفيذ بصفة دورية ودايمة وفق مؤشرات كمية دقيقة، وأن هذا البرنامج الطموح يستوجب تضامر جهود الجميع".

وتعهد المتحدث، أمام نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) بـ"إصلاح شامل وعصري للنظام البنكي والمصرفي الجزائري، بما يجعله أكثر فاعلية وجاذبية، ورفع مستوى مساهمته في تنمية الاقتصاد"، ليجسد بذلك نية الحكومة خصخصة بعض البنوك العمومية كالقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية. وذكر أن حكومته ستواصل العمل لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة في القطاع الموازي، المقدرة بنحو ستين مليار دولار حسب خبراء في المالية، وامتصاص

تصطدم الحكومة الجزائرية، عقب عرضها برنامج عملها على البرلمان، بمناخ اجتماعي واقتصادي متوتر، يندر بانفجار وشيك، وسط توجه لرفع الدعم الحكومي، ما سيزيد من متاعب السلطة أمام الشارع المدفوع بأزمات الفقر وغلاء الأسعار.

صابر بليدي

الجزائر - طرحت الحكومة الجزائرية برنامج عملها على البرلمان من أجل الإثراء والمصادقة، وهي مطمئنة على مرور المشروع استناداً إلى تشكيلة البرلمان الجديد المكون من كتل نيابية تساند السلطة، لكن المناخ الاجتماعي والاقتصادي الذي يسود البلاد يندب بانفجار وشيك في ظل توسع دائرة الفقر وتراجع القدرة الشرائية وغلاء الأسعار الفاحش الذي سجل خلال الأسابيع الأخيرة.

ويواصل نواب البرلمان الجزائري مناقشة وإثراء برنامج الحكومة في أجواء يخيم عليها الخوف من انفجار اجتماعي في الأفق، بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة.

ولئن كانت الحكومة والنواب في حلف غير ملعن قياساً بالانسجام بين مخرجات الانتخابات التشريعية وبين توجهات السلطة، فإن أجواء شبيهة بتلك التي سبقت انتفاضة أكتوبر 1988 تسود الشارع الجزائري في ظرف الراهن.



عبدالرزاق مقري
مضت من عهدته تبون سننات والأزمات عميقة والموارد شحيحة

ويبدو أن الحكومة المنهكة بإكراهات الأزمة الاقتصادية وتداعيات وباء كورونا تنجس إلى خيارات أكثر ملاءمة للجهة الاجتماعية، من خلال اعترافها بمراجعة الطابع الاجتماعي للدولة، وذلك بإقرار رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية في البلاد بغية توفير ألفة مالية كانت تسخر للعملية وصلت في بعض السنوات إلى سبعة عشر مليار دولار، مقابل الشروع في إعداد خارطة دعم اجتماعي فريدي وليس جماعياً، وهو ما يزيد من مخاوف الفئات الهشة في المجتمع ويضع البلاد برمتها على اعتاب ثورة اجتماعية.

وذكر رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن، المحتفظ بحقيبة المالية في التشكيل الوزاري الأخير خلال جلسة

زيارة الدببية لا تنهي الجدل بشأن التوتر بين تونس وليبيا

الأسبوع الحالي، وفق بيان للناطق باسم الحكومة الليبية محمد حمودة. وقال حمودة في بيان مقتضب نشر على صفحته على فيسبوك، إن "اتفاقاً حصل بعودة فتح الحدود واستئناف الحركة الجوية خلال الأسبوع المقبل، بحسب بروتوكول صحي موحد بين البلدين".

وفي الثامن عشر من أغسطس الماضي، أعلنت السفارة الليبية في تونس عن القيد عن حركة التنقل بين البلدين وعودة الرحلات الجوية بمعدل ثلاث رحلات أسبوعياً.

وأفادت السفارة الليبية في تونس قبل نحو ثلاثة أسابيع بأن القائم بأعمالها والقنصل العام الليبي في تونس، سلما وزارة الشؤون الخارجية التونسية قرار حكومة الوحدة الوطنية القاضي برفع قيود التنقل. وجاء ذلك إثر تقلص انتشار وباء كورونا ونجاح البلدين في حملات التلقيح للمواطنين.

وفي السادس والعشرين من أغسطس الماضي، أجرت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، ووزير داخلية بلدها خالد مازن زيارة رسمية لتونس لبحث إعادة فتح الحدود بين البلدين، بعد قرار سابق من الجانب الليبي في الثامن من يوليو الماضي بإغلاق الحدود جواً وبراً بين البلدين بسبب انتشار فيروس كورونا.

مسألة فتح المعابر الحدودية بين البلدين. واتفق الجانبان على التنسيق بين وزارتي الصحة والداخلية في البلدين لإعداد بروتوكول موحد لعودة الحركة البرية والجوية بينهما "في أقرب وقت ممكن"، بحسب بيان للحكومة الليبية.



حاتم المليكي
حركات الإسلام السياسي تسعي لإرباك الوضع في البلدين

وكان الدببية سعى في تصريحات سابقة للتبرؤ من التصريحات التي نسبت إليه، لكن تونس لم تتفاعل مع هذا التبرؤ على لسان أي مسؤول بارز، ما يظهر أن الموقف الرسمي لم يتغير تجاه الإساءات التي طالت البلاد، كما أنها لم تغير موقفها بشأن المخاوف من التقارير التي حذرت من تسلسل مجموعات إرهابية لدعم جهة على حساب أخرى في الخلاف الدستوري الدائر بتونس.

وقال الدببية، مخاطباً البرلمان المتمركز في شرق البلاد، إن "الاتهامات مصدرها أجهزة الأمن التونسية والليبية"، وأضاف أنه "لا يتهم دولة تونس وأنهم في ليبيا يردون على أي اتهام". وأعلنت الحكومة الليبية أن موعد فتح المعابر البرية والجوية مع تونس، سيكون

تعمل على إفسال قرارات الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو، وكذلك تعطيل مسار الانتخابات الليبية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم".

وأشار المليكي إلى أن "التوتر ظهر في غلق الحدود بين البلدين والتصريحات المتشنجة من الطرفين".

وأكدت تونس أن لا صحة للأخبار التي تروج بشأن اتخاذ قرار يقضي بمنع دخول حاملي جواز السفر الليبي، بمن فيهم من لديهم إقامة بتونس. وقالت وزارة الشؤون الخارجية والتونسيتين بالخارج، في بيان لها نشر على صفحتها الرسمية على فيسبوك، "نقضي نقياً قاطعاً ما يروج من أخبار تتعلق بمنع تونس عدداً من المسافرين الليبيين من دخول تراب تونس"، مؤكدة أن "كل ما يتم تداوله في هذا الإطار لا أساس له من الصحة".

كما أشار البيان إلى أن اللجنتين العلميتين لجابهة فيروس كورونا بالبلدين، تعملان على تجهيز بروتوكول صحي موحد ينفذ به المسافرين من وإلى وجهتي البلدين، وأن كل ما يروج لن يمس بالعلاقات المتينة والتاريخية بين تونس وليبيا.

قائلاً إن "الليبيين مرحب بهم في تونس ولن تتخذ تونس يوماً قراراً ضد الليبيين".

وأشار إلى أن "الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة التونسية أساسها صحي لا سياسي، بسبب انهيار المنظومة الصحية في تونس وتدهور الوضع الصحي الفترة الماضية".

وترى أوساط سياسية تونسية أن حركات الإسلام السياسي بالبلدين ترفض الترتيبات الجديدة، وتسعى جاهداً إلى إفسال قرارات الرئيس قيس سعيد في تونس، فضلاً عن تعطيل مسار الاستقرار السياسي في ليبيا وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وأفاد حاتم المليكي، السياسي والنائب المحمد بالبرلمان التونسي، بأن "العلاقة بين تونس وليبيا شهدت مرحلة من التوتر، باعتبار الوضع الصعب في البلدين"، قائلاً "هناك أطراف لديها مصالح مشتركة وتسعى لتأزيم العلاقة بينهما".

إفساد صفو العلاقات بين ليبيا وتونس. وقال في تصريح صحفي إن "الأبناء التي تتعلق بمنع المواطنين الليبيين من دخول تونس غير صحيحة"، مشيراً إلى أن "السفير التونسي لدى ليبيا لسعد العجيلي أكد ذلك".

وأضاف أن "هناك حملة ممنهجة لإفساد صفو العلاقة بين البلدين". وكان سفير تونس لدى ليبيا لسعد العجيلي نفى اتخاذ السلطات التونسية، موقفاً ضد حاملي جواز السفر الليبي،



خالد هديوي

تونس - لم تنته زيارة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدببية إلى تونس الأسبوع الماضي، الجدل القائم بشأن التوتر بين البلدين، حيث أشار الجانب الليبي إلى وجود حملة ممنهجة لتعكير صفو العلاقات مع تونس.

وأفاد المتحدث باسم الحكومة الليبية محمد حمودة بوجود حملة ممنهجة



هل تتجاوز الأزمة الأطراف الرسمية؟